الدَّور الحيوي للتأمين

هلا محمد نذير المالح
محاسب قانوني، ماجستير في إدارة الأعمال

الدَّور التَّراكمي للأصول الماديَّة في التَّنمية الاقتصاديَّة :

تلعب المدَّخرات والأصول المتراكمة دوراً هامَّاً في مساعدة التَّنمية الفردية، فعلى سبيل المثال وعلى المدى القصير تساعد المدَّخرات الأسر على دفع الفواتير غير المتوقعة، وفي المدى المتوسط يمكن من خلال المدَّخرات تحقيق أهداف مثل البدء بعمل تجاري صغير أو امتلاك منزل، وعلى المدى الطويل تسمح المدَّخرات والأصول المتراكمة للأسر بتمويل خطط تقاعد آمنة وتطويرها اجتماعياً واقتصادياً.

قامت العديد من البلدان باتِّخاذ خطوات هامَّة لتشجيع تراكم الأصول، من ذلك دعم حكومة الولايات المتحدة بناء الأصول في الأسر ذات الدخل المرتفع من خلال حوافز ضريبية، ففي عام ٢٠٠٩ مثلاً أكثر من نصف الـ٤٠٠ مليار دولار من دعم بناء الأصول لديهم كان من نصيب الأعلى ٥٪ من دافعي الضرائب.

الادِّخار وقنوات الاستثمار:

الادِّخار (تجميع الفوائض) والاستثمار (استخدام الفوائض) هما المتغيران الأساسيان اللذان يساهمان في النمو الاقتصادي.

للتأمين دور رئيس في توجيه الادِّخار نحو القنوات الاستثمارية الحقيقية والطويلة الأجل وهو بذلك يساهم في دعم البنية التحتية والأنشطة الاقتصاديَّة التي يتعذر دعمها بوسائل التمويل قصير ومتوسط الأجل، والتي تساهم برفع الناتج المحلي الإجمالي وتضيف للدخل القومي قيمة مضافة حقيقية.

دور مؤسسات الخدمات والأسواق المالية في الاقتصاديَّات المختلفة:

- للوسطاء الماليين دور هام في عملية التَّنمية، ولا سيما من خلال تخصيص الموارد لاستخداماتها الأكثر إنتاجية. نعلم أن المؤسسات المالية تزود المستهلكين والعملاء بمجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية، ولكن أهمية المؤسسات المالية على الاقتصاد تظهر بشكل أوضح أثناء فترات الطفرات الاقتصاديَّة، من خلال منح القروض أو تجميع المدَّخرات أو تشجيع الإنفاق... توسع الخدمات المالية بتزايدها وتنوعها أسواق المال وتطور البنية التحتية المالية المحلية، وتعد الأسواق المالية ذات كفاءة عالية في هذا المجال فهي تساعد على التحوط، والتجارة، ورفع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- يختلف دور النظام المالي اختلافاً مهماً بين الاقتصادات المتطورة والاقتصادات النامية. ففي اقتصاد متجه نحو النضوج تلعب المصارف الدَّور الرئيسي في توفير الأوعية الادِّخارية ومصادر الاقتراض، ويتمحور التبادل في هذه الاقتصادات حول النقود بأشكالها، وتنوء الأسر والشركات فيه تحت أعباء الديون. في حين تضم الاقتصادات المتطورة إضافة للمصارف مجموعة كبيرة من الوسائل المؤسسية التي تجمع بين المدخرين والمقرضين، فتتنوع فيها الابتكارات المالية مما يميز هذه الاقتصادات بسعة طاقتها المالية، ويجعلها تتمتع بكثير من الحرية في تغذية النمو الاقتصادي .

مقاربة اقتصادية لوظيفة التأمين:

للتأمين سمات فريدة تجعله يخدم عدداً من الوظائف الاقتصاديَّة بشكل مختلف تماماً عن غيره من وظائف الوساطة المالية، من ذلك:

- عادة ما يوازن أصحاب المشاريع بين تكاليف وفوائد كل بديل متاح، فقد تختار إحدى الشركات الإنتاج للسوق المحلي وتتخلى عن أكثر الأرباح الخارجية؛ لتجنب خطر فقدان البضائع أثناء شحنها، فإذا وجدت أن التأمين على النقل يخفض من خطر فقد البضائع أثناء نقلها تقوم بالتوسع لتنتج لسوق خارجي.
- لدى شركات التأمين حافز لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالتعرض للخسارة بشكل دقيق، وبالتالي قياس تكلفة المخاطر بدقة، وهي بذلك تولد مؤشراً للأسعار في الاقتصاد يساعد على تخصيص الموارد في القطاعات الأكثر إنتاجية.
- تساهم احتياطيات شركات التأمين وأقساط شركات التأمين التي يمكن التنبؤ بها مستقبلاً في تكوين رؤوس أموال يستخدمها المستثمرون في مجال البنية التحتية وغيرها من المشاريع طويلة الأجل.
- يقوم التأمين البالغ الصغر للأسر ولأصحاب المشاريع الصغيرة بتخفيف حدة الرعاية الاجتماعية للطبقة الضعيفة في المجتمع، (٢مليون شخص في أوغندة اشتروا تأمين حياة من مدخرات صغيرة، تزايد تأمين تكاليف الدفن في بعض المناطق، هناك بعض التجارب الخاصة بتأمين ممتلكات الثروة الحيوانية والمساكن...).
- يمكن للتأمين أن يساعد على إيجاد مساحة من اليقين تفيد بحالة التخطيط للقيام باستثمارات في قطاعات تتعرض لعوامل الإجهاد المناخي مثل السياحة والزراعة، مما يهيئ بيئة مرنة للاستثمارات المنتجة ويساهم بالتالي في خلق فرص العمل وتنمية السوق.
- كنتيجة صافية يمكننا القول: يعمل التأمين بشكل جيد في الأسواق على صعيد:

١. تسعير المخاطر بشكل أفضل.
٢. زيادة كفاءة تخصيص رأس المال.
٣. زيادة مزيج الأنشطة الاقتصاديَّة.
٤. زيادة الإنتاجية، وخفض البطالة.
٥. يقوم بوظيفة رئيسية ومكملة للأعمال المصرفية والمالية .

كفاءة التأمين في مواجهة الأضرار والخسائر الماديَّة مقارنة بالوسائل الأخرى:

تتعدد سياسات إدارة الخطر وتتشعب بين سياسات لا تؤثر في الخطر وعناصره (تحمل الخطر، التحوط للخطر، نقل الخطر..) وسياسات تؤثر في الخطر أو في عناصره (سياسة الوقاية والمنع، التجزئة والتنويع، سياسة التجميع...). تصلح بعض هذه السياسات لمشروعات محددة وبتوفر ظروف محددة، ويتسم بعضها بروح التعاون فيوزع الخسائر في حال تحقق الخطر (التأمين التعاوني)، ويخفض بعضها الخطر بصورة جزئية أو كلية (سياسة الوقاية والمنع). ويكون لدى شركات التأمين أثناء محاولة تخفيف المطالبات حافز للتحكم بالخسائر التي يؤدي درؤها أو تخفيف شدتها لمنافع اجتماعية كبيرة، ويساعد في إنقاذ الأرواح والحد من الإصابات.

- يحتاج تأمين الكوارث الطبيعية والطقس لإمكانات هائلة مقارنة مع اقتصاديات الدخل المنخفض، وتزيد رداءة البنية التحتية في هذه البلدان، ومن المتوقع أن تفاقم تغيرات المناخ سيؤدي لكثير من الكوارث في هذه المناطق. كما اشترك البنك الدولي وغيره من الجهات المانحة بتجارب تأمين ضد مخاطر في عدة بلدان من آسيا وإفريقيا، وهناك اهتمام متزايد لتحصين الخسائر الزراعية المرتبطة بالطقس.

من هذه المبادرات مبادرة تأمين المناخ MCII MUNICH CLIMATE INSURANCE INTIATIV التي أطلقت في نيسان ٢٠٠٥ بناءً على إدراك متزايد بأن التأمين يمكن أن يلعب دوراً في التكيف مع تغيرات المناخ، كما هو مقترح في برتوكول كيوتو(UNFCCC).

تمت استضافة هذه المبادرة في معهد جامعة الأمم المتحدة للبيئة والأمن البشري (UNU-EHS) في مدينة بون بألمانيا، وتتكون المبادرة من مجموعة مفتوحة من شركات التأمين، وإعادة التأمين، وخبراء تغير المناخ، والمنظمات غير الحكومية المهتمة، والباحثين في مجال السياسات المهتمة بدعم التحول لاقتصاد عالمي أكثر استدامة (منخفض الكربون).

رسالة (MCII): تطوير حلول تتعلق بالتأمين للمساعدة على إدارة أضرار تغيرات المناخ.

تصدر المجموعة في أخبارها كل ما هو جديد في مجال التأمين ضد المخاطر المناخية، ومساهمة قطاع التأمين في هذا المجال. بدأت المبادرة بميزة جديدة مؤخراً: وهي عبارة عن قاعدة بيانات على الانترنت تقدم الوثائق المفيدة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتأمين الأصغر.

من أعمال هذه المبادرة ورقة بعنوان:

حلول التأمين في مجال تغيرات المناخ – الخسائر والأضرار: الاحتياجات، الثغرات، دور اتفاقية كيوتو في التصدي للخسائر والأضرار .

وفيما يلي تلخيص لبعض ما ورد فيها:

- إن أعباء الخسارة والضرر المتوقعة من تغيرات المناخ والتي تؤثر سلباً على النظم الطبيعية والبشرية لا تتوزع بالتساوي على العالم، مما يستدعي حاجة لاستخدام تخطيط استباقي لإدارة هذه المخاطر لتجنبها وتقاسمها.
- سجلت العقود الثلاثة الماضية اتجاهاً تصاعدياً عاماً للخسائر المرتبطة بالطقس، وكشفت الإحصائيات أن ما نسبته ٨٠٪ من القتلى جراء هذه الكوارث كانوا من سكان الدول النامية، ورغم أن الدول ذات الدخل الأدنى تعرضت لحوادث أقل إلا أن خسائرها كانت أكبر.

شكل يوضح اتجاهات الأرقام السنوية للخسائر بالنسبة لأحداث الطقس العالمية بين ١٩٨٠و٢٠١١ في بلدان العالم:

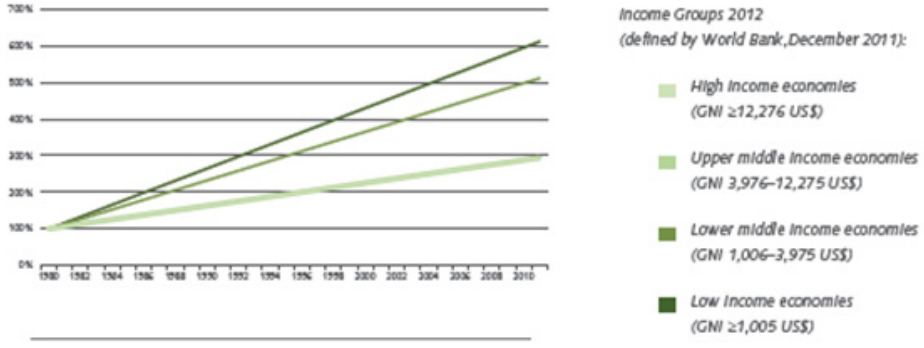

- يمكن للتأمين أن يساعد في إدارة مخاطر تغيرات الطقس باستخدام مزيج من النهج والحلول، مثل: الإنذار المبكر، التعليم، تعزيز وصيانة البنية التحتية، نهج إدارة النهايات غير المتوقعة في البلدان النامية بتوفير سيولة سريعة بعد الحادث فوراً.

لا يعد التأمين علاجاً لجميع الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، فليس من الحكمة أن يواجه التأمين الكوارث المتواترة الحدوث، لكنه يمكن أن يدعم ويقاوم هذه المخاطر البالغة الشدة، فتوزيع الخسائر بين الناس عبر الزمن بواسطة التأمين يقلل من أثر الكوارث كما أنه يمكن من توفير رؤوس الأموال في الأوقات المناسبة.

إن الكفاءة الاقتصاديَّة بتحديد أسعار أقساط التأمين يمكن أن تساهم بتقليل الخسائر، مثلاً رفع قسط التأمين في الأماكن المعرضة للمخاطر العالية سوف يثني الناس عن الحياة فيها وبالتالي تقل خسائر الكوارث المحتملة.

تقتضي المسؤولية أن يقع على عاتق البلدان المتقدمة التي يرتفع مستوى دخل الفرد فيها تحمل نصيب الفرد من انبعاثات الغازات التي تسبب الدفيئة من خلال عدة وسائل، كتقديم المساعدة الفنية وبرامج التعليم ودعم رأسمال شركات التأمين في الدول المعرضة لكوارث الطقس؛ لأن المساهم الرئيسي في تغيرات المناخ انبعاثات الدول الصناعية المتقدمة، والمخاطر الرئيسية تقع على عاتق الدول النامية.

دور التأمين في تحقيق الاقتراض :

يمثل الائتمان في عصرنا الحالي عصب الحياة الاقتصاديَّة، فارتفاع الأسعار وزيادة متطلبات الفرد أوجب على البائع في أحيان كثيرة أن يقدم سلعته تقسيطاً، وحصول البائع على مستحقاته يرتبط بمقدرة المشتري على الدفع، وهذه المقدرة تتوقف على استمراره في الحصول على الدخل.

يقدم التأمين خدمة جليلة للمقرضين والبائعين بالتقسيط من خلال ضمانهم مستحقاتهم كاملة في حالة وفاة المدين أو إعساره.

التأمين بصفته آلية تعاونية والدَّور الذي يؤديه:

يوجد الخطر في حياة الفقراء دائماً، وعند حدوث أزمة ما لديهم يلجؤون للتكيف معها باستراتيجيات متعددة منها: الحد من استهلاك الأغذية، بيع الأصول، محاولة الحصول على مساعدة الأهل والأصدقاء، تغيير سبل العيش، الانتقال من مكان العيش، إخراج الأطفال من المدارس، الاقتراض... وقلة منهم يلجؤون لخدمات التأمين، هنا يظهر دور التأمين بالغ الصغر كإدارة فعالة تعاونية تخفف من مخاطر الكوارث على الفقراء، وتوفر الأمن ضد خسائر مورد الرزق في فترة ما بعد الكوارث، وتوفر إغاثة موثوقة وكريمة بعد الكوارث، وتضع حوافز قوية للوقاية من المخاطر، وتساعد الأسر المنكوبة على شراء الضروريات دون بيع الأصول المعيشية، وتساعد الحكومات على تجنب العجز المالي وتخفض القروض الحكومية في حالات الكوارث.

من الآثار الاقتصاديَّة للتأمين :

١. تسهيل تمويل المشروعات: أمر أصبح في الوقت الحاضر ملازماً لجميع القروض التنموية المقدمة من المؤسسات المالية الخاصة والدولية (البنك الدولي مثلاً)، حيث تتبع مصادر التمويل لدى شركات التأمين من أقساط التأمين المتجمعة لديها.

٢. رفع عبء التحوط: يلجأ أصحاب المشروعات في غياب التأمين إلى رفع عبء التحوط ضد الخسائر من خلال صندوق احتياطي للطوارئ، وهذا يعد سوء استخدام للأموال حتى وإن وضعت في ودائع مصرفية بفائدة، إذ أن الفائدة قد تكون ضئيلة وقيمتها تتعرض للهبوط بفعل التضخم، كما أنه يحبس أموالاً يمكن الاستفادة منها في توسيع المشروعات القائمة، فيمكن بدلاً من ذلك تسديد قسط معلوم لشركة التأمين، يستطيع صاحب المشروع مقابله إدارة أمواله السائلة بشكل أكثر كفاءة.

٣. توفير درجة عالية من الأمان لصاحب رأس المال: يعوض التأمين فقدان الأصول الماديَّة بسبب عوارض الطبيعة وأخطاء البشر وما تفرزه الصناعة الحديثة من أضرار. ويمكن التوسع في الحماية ليشمل خسارة الأرباح المترتبة على توقف العمل بسبب الأضرار الماديَّة، وبذلك يقوم التأمين بوظيفة اجتماعية اقتصادية من خلال التعويض عن الخسائر الماديَّة، الكلية أو الجزئية، التي تلحق بالممتلكات، فأصحاب الممتلكات يحصلون من خلال التعويض النقدي، على رأسمال يعادل ما تم التأمين عليه لإعادة إنشاء هذه الممتلكات. فيساعد التأمين بذلك على ديمومة العمالة والإنتاج.

٤. تسهيل التبادل التجاري الدولي: من خلال وثائق التأمين على البضائع وتأمين الصادرات والاستثمارات العينية ضد ما يعرف بالأخطار السياسية وأخطار الائتمان إضافة إلى التأمين التجاري، كأن تمنع تشريعات ومراسيم الدولة تحويل ثمن البضائع المستوردة أو الأرباح المتحققة من الاستثمارات إلى الخارج.

دور التأمين في إشاعة الوعي للوقاية من الخسائر، أمثلة من الواقع :

- استخدام الإنذار المبكر في سوفالا في موزامبيق: مكن ربط نهج التأمين العام والتأمين الخاص من قيام أخصائيو تقيم المخاطر المهنية في القطاع الخاص بإدارة فعالة لصندوق الإنعاش السريع للكوارث، فربطوا تعويض الصندوق بشروط مسبقة مترافقة مع برنامج توعية على مستوى المجتمع المحلي، مما قلل المخاطر وخفض تكاليف مرحلة ما بعد الكوارث على الحكومة وعلى شركات التأمين.

حيث استخدموا عدداً من القرويين لقياس مستويات هطول الأمطار اليومية في نقاط استراتيجية لإنقاذ أحواض الأنهار، تراقب هذه الفرق مستويات المياه على طول النهر باستخدام مقاييس واضحة، فإذا انهمرت

أمطار غزيرة وأصبحت مستويات المياه حرجة يتم تمرير هذه المعلومات عبر إذاعة لنقطة تنسيق محلية ترفع الإنذار الذي يتم على أساسه تشكيل فرق من مواطنين أصغر سناً ومن النساء للوقاية من الكوارث.

- في إثيوبيا: يعتمد ٨٥٪ من السكان لكسب عيشهم على حيازات صغيرة لزراعة بعلية، مما يعرضهم بشدة لمخاطر الجفاف، تضمن برنامج الحكومة المسمى بشبكة الأمان الإنتاجية إصدار منتج تأميني يسمح بدفع الأقساط عيناً، حيث تتم مشاركة المزارعين من قبل فريق إدارة يتكون من خمسة أعضاء وورش عمل من القرية لمحو الأمية المالية وللقيام بأنشطة بناء القدرة وتعليم المزارعين الحفاظ على رطوبة التربة من خلال السماد العضوي وزراعة الأشجار والأعشاب التي تثبت النتروجين في التربة وتنظيف بذور يزيد تنظيفها من الإنتاجية، بدلاً من كسب النقود على هذا العمل كسبوا شهادة تأمين لهم ضد نقص هطول الأمطار. على الرغم من أن التعويضات التي دفعت في عام ٢٠١١ لـ ١٨١٠ مزارع قدرت بـ ١٧٣٩٢ دولار، وهو رقم قليل بالمتوسط، لكنه ساعد المزارعين المتضررين كثيراً.

دور إعادة التأمين:

لهيئات التأمين قدرة محدودة على استيعاب الأخطار الكبيرة الحجم، كان ذلك سبباً رئيسياً في نشأة وتطور إعادة التأمين، فقبول جزء من تغطية الخطر الكبير لا يمثل حلاً أمثلاً من وجهة نظر هيئة التأمين (لذلك أثر سيء على علاقتها مع عملائها ومع الوكلاء والسماسرة) ولا طالبه (مشقة مفاوضة ومطالبة أكثر من مؤمن).

كان الحل المنطقي لمعالجة هذا الوضع والاحتفاظ بعلاقات طيبة مع العملاء والمنتجين وبين هيئات التأمين مع بعضها البعض هو قيام الهيئة المعروض عليها الخطر بقبوله بالكامل ثم التفاوض مع هيئات التأمين الأخرى لتغطية ذلك الجزء من الخطر الذي يزيد على طاقتها، وهذا يتيح لهيئات التأمين الصغيرة الاستفادة من خبرات هيئات إعادة التأمين.

من ناحية أخرى تحتل عمليات إعادة التأمين مكانة خاصة في الدول النامية، التي يعد سوق التأمين فيها غير قادر على الاكتفاء الذاتي لتغطية الأخطار المعروضة عليه فيعيد التأمين في دول أخرى متخطياً الحدود مما يفتت الأخطار في شتى أنحاء العالم .

فإعادة التأمين أمر حيوي في العصر الحالي حيث يصعب تصور وجود غطاء عالمي بمستوى التأمين الحالي دون وجود إعادة تأمين.

الهوامش:

١. Is Poverty Incompatible with Asset Accumulation? SIGNE-MARY MCKERNAN. CAROLINE RATCLIFFE. TRINA WILLIAMS ٤١٢٣٩١/SHANKS/ WWW.URBAN.ORG/PUBLICATIONS

٢. هل هناك دور اقتصادي للتأمين في كوردستان العراق/ مصباح كمال/ مجلة التأمين العراقي/٢٠٠٨/ http://misbahkamal.blogspot.com/٢٠٠٨/٠٨/blog-post.html

٣. What is the role of insurance in economic development / Dr. Lael Brainard

٤. www.climate-insurance.com

٥. ورقة مناقشة مقدمة لبرنامج عمل الهيئة الفرعية لبرنامج الخسائر والأضرار في تشرين أول ٢٠١٢م.

٦. إدارة الخطر والتأمين/ د. عيد أحمد أبو بكر، أ.د. وليد اسماعيل السيفو/ ص ١١٦

٧. هل هناك دور اقتصادي للتأمين في كوردستان العراق/ مصباح كمال/ مجلة التأمين العراقي/٢٠٠٨/ http://misbahkamal.blogspot.com/٢٠٠٨/٠٨/blog-post.html

٨. Insurance solutions in the context of climate change-related loss and damage: Needs, gaps, and roles of the Convention in addressing loss and damage / by Koko Warner. Sönke Kreft. Michael Zissener. Peter Höppe. Christoph Bals. Thomas Loster. Joanne Linnerooth-Bayer. Silvio Tschudi. Eugene Gurenko. Armin Haas. Simon Young. Paul Kovacs. Andrew Dlugolecki. Aaron Oxley/٢٠١٢

٩. إدارة الخطر والتأمين/ د. عيد أحمد أبو بكر، أ.د. وليد اسماعيل السيفو/ ص ٢٥٦-٢٥٩

المراجع:

١. إدارة الخطر والتأمين/ د. عيد أحمد أبو بكر، أ.د. وليد اسماعيل السيفو/ دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع/ الأردن/ الطبعة العربية ٢٠٠٩م.

٢. هل هناك دور اقتصادي للتأمين في كوردستان العراق/ مصباح كمال/ مجلة التأمين العراقي/٢٠٠٨م. http://misbahkamal.blogspot.com/٢٠٠٨/٠٨/blog-post.html

٣. www.climate-insurance.com

مقالات أجنبية:

1. Insurance solutions in the context of climate change-related loss and damage: Needs, gaps, and roles of the Convention in addressing loss and damage / by Koko Warner. Sönke Kreft. Michael Zissener. Peter Höppe. Christoph Bals. Thomas Loster. Joanne Linnerooth-Bayer. Silvio Tschudi. Eugene Gurenko. Armin Haas. Simon Young. Paul Kovacs. Andrew Dlugolecki. Aaron Oxley/November2012.
2. What is the role of insurance in economic development/ Dr. Lael Brainard/ the second paper in the Zurich Government and Industry Affairs thought leadership series/ 2008.
3. Is Poverty Incompatible with Asset Accumulation?/ SIGNE-MARY MCKERNAN. CAROLINE RATCLIFFE. TRINA WILLIAMS SHANKS
4. www.urban.org/publications/412391